

﴿ تابع المحاضرة (2) ﴾

6. الفروض الرئيسية لإعداد وعرض القوائم المالية:

- الاستمرارية: يعني أن يتم افتراض أن المنشأة مستمرة في نشاطها إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور، وإذا كان لإدارة المنشأة نية تصفية المنشأة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية، وأن يتم إعداد القوائم المالية على أساس التصفية.
- أساس الاستحقاق: يستند هذا الأساس على مقابلة الجهد المبذول مع المنافع المحققة بغض النظر عن التدفق النقدي (تحصيل الإيراد أو دفع المصروف)، وعند قياس صافي دخل المنشأة فإن الإيرادات التي تأخذ بعين الاعتبار هي الإيرادات التي اكتسبت خلال الفترة سواء قبضت أو لم تقبض، كما أن المصروفات المحددة لمقابلة هذه الإيرادات هي المصروفات التي استنفذت في نفس الفترة سواء دفعت أو لم تدفع.
- وقد استثنت المعايير المحاسبية قائمة التدفقات النقدية من أساس الاستحقاق، حيث يتم إعدادها وفق الأساس النقدي الذي يترجم العمليات والأحداث المالية ذات التأثير النقدي خلال الفترة المالية، أي أن الأساس النقدي لا يعترف بالإيراد إلا إذا تم تحصيله فعلا ونقدا، ولا يعترف بالمصروف إلا إذا تم دفعه فعلا ونقدا.

7. عناصر القوائم المالية:

- يصف الإطار المفاهيمي عناصر القوائم المالية بأنها فئات متعددة تمثل العمليات والأحداث المالية التي تمت لدى المنشأة، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية، وتشمل:
- الأصول: هي موارد يتم السيطرة عليها من قبل المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة. حيث تقسم إلى أصول غير متداولة وأصول متداولة.
 - الالتزامات: هي التزامات حالية على المنشأة (دين حالي) تظهر نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن يؤدي إطفائها إلى تدفقات خارجة لموارد المنشأة في شكل منافع اقتصادية، حيث تنقسم إلى التزامات غير متداولة، والتزامات متداولة.
 - حقوق الملكية: هي القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات، حيث يختلف تصنيفها حسب نوع المنشأة (فردية، شركة تضامن أو شركة مساهمة)، حيث تتضمن حقوق الملكية في شركة المساهمة رأس المال، الاحتياطات والأرباح المحتجزة.
 - الإيرادات: هي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية على شكل تدفقات نقدية داخلية أو زيادة في الأصول (بيع سلع) أو تخفيض في الالتزامات، والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية ماعدا ما يتعلق منها بمساهمات الملاك.
 - المصروفات: هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية على شكل تدفقات نقدية خارجة أو استخدام للأصول أو تحمّل للالتزامات، والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية ماعدا المتعلق منها بتوزيعات للملاك.

8. شروط الاعتراف والقياس:

1.8. شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

يعرف الاعتراف بأنه عملية تضمين قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصرها، وتنطبق عليه في نفس الوقت شروط الاعتراف التالية:

- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة به من وإلى المنشأة.
- إمكانية قياس تكلفته أو قيمته بموثوقية.

2.8. قياس عناصر القوائم المالية:

يتضمن الإطار المفاهيمي عدة طرق وأساليب لقياس عناصر القوائم المالية وهي:

- **التكلفة التاريخية:** حسب هذا الأساس تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها، أما الالتزامات فتسجل بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.
- **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادله والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، أما الالتزامات فتسجل بالمبلغ غير المخصص من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.
- **التكلفة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد):** تقيّد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، أما الالتزامات فتسجل بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصصة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة الحالية (القيمة المحيئة):** تمثل القيمة الحالية المخصصة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل في المسار العادي للنشاط. أما الالتزامات فتسجل بالقيمة المخصصة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة العادلة:** هي القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية. وقد اعتمد (FASB) في تعريفه للقيمة العادلة على أساس المنطق وأساس القيمة من خلال استخدامه لأسعار البيع في السوق.
- **القيمة القابلة للاسترداد:** هي القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستعمال أيهما أعلى.

9. مفاهيم المحافظة على رأس المال وتحديد الربح:

يبين الإطار المفاهيمي وجود مفهومين لرأس المال هما المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لرأس المال، حيث تتبع معظم المنشآت المفهوم المالي عند إعداد قوائمها المالية:

- المحافظة على رأس المال المالي: يمثل رأس المال صافي الأصول أو حقوق الملكية، حيث يتحدد الربح أو الخسارة بالفارق بين صافي الأصول في نهاية الفترة وصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم أثناء الفترة المالية، أما أساس قياس رأس المال المالي فغالبا ما يكون التكلفة التاريخية.
- المحافظة على رأس المال المادي: يمثل رأس المال الطاقة الإنتاجية أو القدرة التشغيلية للمنشأة، حيث يحدد الربح أو الخسارة بالفارق بين الطاقة الإنتاجية (القدرة التشغيلية) للمنشأة في نهاية الفترة والطاقة الإنتاجية (القدرة التشغيلية) في بداية الفترة بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم أثناء الفترة المالية، أما أساس قياس رأس المال المادي فغالبا ما يكون التكلفة الجارية.